

نحو إنصاف مهني للفاحص النفسي

د. أروى علي أخضر

دكتوراه الفلسفة في الإدارة التربوية

متخصصة في تعليم وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة

تُعد اختبارات الذكاء من الأدوات السيكومترية المقننة التي تُستخدم لتقدير القدرات المعرفية للأفراد (مستوى الأداء) في لحظة زمنية محددة، وفق شروط وإجراءات علمية منضبطة.

وتُعد هذه الاختبارات من أكثر أدوات القياس النفسي استخدامًا في ميدان التربية الخاصة وهي من أهم الأدوات التشخيصية، إلا أن التعامل مع نتائجها يتطلب فهماً علمياً عميقاً لطبيعة الإعاقة، ولمفهوم القياس ذاته، وللدور المهني للأخصائي النفسي بوصفه فاحصًا متخصصًا.

ويقع على عاتق الأخصائي النفسي، بصفته الفاحص المؤهل، مسؤولية تطبيق هذه الاختبارات وتفسير نتائجها في إطار مهني يستند إلى المعايير الأخلاقية والعلمية المعتمدة.

ولا يخفى على أحد صعوبة التقييم النفسي، وصعوبة رصد درجة محددة في جلسة واحدة يمكن أن يُبنى عليها حكم شامل حول القدرة العقلية للمفحوص، وتتعدّد هذه المسألة بصورة أكبر عندما يكون المفحوص من (الأشخاص ذوي الإعاقة).

وندرج جميعًا تنوع فئات الإعاقات المختلفة، فضلًا عن التباين الكبير داخل الفئة الواحدة إضافة إلى تعدد العوامل المؤثرة في الحالة الفعلية للمفحوص، مثل التدخلات التربوية والبيئية والاجتماعية، والاقتصادية، ومستوى الدعم الذي حصل عليه.

كما ندرج تمامًا أن الفاحص ذاته قد يحصل من المفحوص نفسه على درجات متفاوتة إذا ما أُعيد التقييم بعد المدة النظامية المحددة بين كل تشخيص وآخر.

وهذا يقودنا إلى تساؤل مهم:

هل يعود هذا الاختلاف في الدرجات إلى عدم دقة الفاحص؟ أم إلى تباين حالة المفحوص؟

ومن هنا تبرز أهمية الإنصاف المهني للفاحصين، وعدم تحميلهم مسؤولية الفروق في الدرجات التي قد تظهر لدى المفحوصين من (الأشخاص ذوي الإعاقة) عبر فترات زمنية مختلفة، وعدم ربط تباين الدرجات أو تغييرها بضعف كفاءتهم المهنية، بل إرجاع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة والديناميكية لخصائص كثير من فئات الإعاقة.

إن الدرجة المستخلصة من اختبار الذكاء لا تمثل «قيمة ثابتة مطلقة» للقدرة العقلية، بل هي تقدير لأداء المفحوص في لحظة الاختبار، متأثرة بجملة من العوامل السياقية والنفسية والبيئية مثل مستوى الانتباه، والحالة الانفعالية، والدافعية، والتعب، والخبرة السابقة، إضافة إلى طبيعة الإعاقة نفسها.

فالعديد من الإعاقات، ولا سيما الإعاقات النمائية والعصبية والسمعية واللغوية، تتسم بتغير مستوى الأداء من وقت لآخر تبعاً لبرامج التدخل، والنمو، والتكيف، والظروف الصحية، والتعليمية.

وعليه، فإن اختلاف الدرجات بين اختبار وآخر لا يُعد دليلاً على قصور مهني لدى الفاحص (الأخصائي النفسي)، بقدر ما يعكس الطبيعة الديناميكية لأداء المفحوصين من الأشخاص ذوي الإعاقة، وحدود القياس النفسي ذاته، الذي يقيس السلوك الظاهر في موقف محدد، لا القدرة الكامنة في صورتها المطلقة.

كما تؤكد المعايير الأخلاقية للمهنة أن تفسير النتائج يجب أن يتم في ضوء السياق الشامل لحالة المفحوص، مع مراعاة عوامل الصدق والثبات، وهامش الخطأ المعياري في القياس.

إن العدالة المهنية تقتضي إدراك أن دور الفاحص يتمثل في تطبيق الأداة وفق ضوابطها، وتقديم تقدير علمي دقيق – قدر الإمكان – للأداء في زمن محدد، لا إصدار حكم نهائي غير قابل للتغيير على قدرات المفحوص.

ولا ينبغي أن يُستغرب من تعدد الدرجات المتباينة، كون المفحوص في طور النمو والتعلم، كما تقتضي العدالة ذاتها توعية أولياء الأمور والمعلمين وصناع القرار بأن نتائج الاختبارات النفسية

مؤشرات وأدوات إرشادية لدعم التخطيط التربوي والتأهيلي، وليست أحكامًا قاطعة أو أدوات لتوجيه الفاحص قسرًا إلى تصنيف أو مقارنة غير منصفة. فالدرجة ليست المعيار الوحيد للحكم على المفحوص.

وفي ضوء ذلك، فإن الإنصاف للفاحص النفسي يُعد ركنًا أساسيًا في ترسيخ الممارسة المهنية السليمة، وتعزيز الثقة بأدوات القياس، وضمان توظيف نتائجها لخدمة المفحوصين من الأشخاص ذوي الإعاقة، واختيار البيئة التعليمية أو التأهيلية الأنسب لقدراتهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم، وفق منظور علمي إنساني يقوم على الفهم والتقدير واحترام طبيعة التغير والنمو.

فاضطراب طيف التوحد، على سبيل المثال، يتسم بتفاوت كبير في مستوى الأداء المعرفي من موقف إلى آخر، بل ومن يوم إلى آخر لدى الفرد نفسه، تبعًا لعوامل مثل: درجة القلق، ومستوى التحفيز، والحساسية الحسية، والروتين، وطريقة فهم التعليمات اللفظية أو البصرية.

وقد يظهر المفحوص في اختبار معين بمستوى أداء منخفض نتيجة صعوبة التواصل أو ضعف التفاعل مع الفاحص، بينما يُظهر في موقف آخر قدرات أعلى عند استخدام أساليب عرض مختلفة أو في بيئة أكثر أمانًا وطمأنينة. وعليه فإن اختلاف الدرجات لا يعكس بالضرورة تغيرًا جوهريًا في القدرة العقلية، بل في القدرة على إظهار هذه القدرة أثناء الاختبار.

أما اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه (ADHD)، فيُعد من أكثر الاضطرابات تأثيرًا بعوامل الموقف والوقت؛ إذ إن الانتباه المتذبذب، والاندفاعية، وضعف التنظيم الذاتي قد تؤدي إلى تشتت المفحوص أثناء تطبيق الاختبار، مما ينعكس على سرعة الاستجابة ودقتها، وبالتالي على الدرجة الكلية.

وفي جلسة أخرى قد يتحسن الأداء نتيجة استقرار الحالة الانفعالية أو استخدام استراتيجيات تنظيمية مساندة، فتبدو الدرجة أعلى، دون أن يعني ذلك خطأ في القياس السابق أو قصورًا من الفاحص.

ناهيك عن أن بعض حالات التشتت قد تكون لحظية ومرتبطة بالموقف الاختباري ذاته، لا اضطرابًا نمائيًا ثابتًا، وهو ما يستوجب الحذر في التفسير والتصنيف.

وفيما يتعلق بفئة بطء التعلم (ذوي الذكاء الحدي)، فإن الأداء المعرفي غالبًا ما يتسم بالتدرج والنمو البطيء، ويتأثر بدرجة كبيرة بنوعية التعليم السابق، وبالخبرات التراكمية، وبأسلوب عرض المهام.

وقد يسهم التدريب والتكرار في تحسين الاستجابات في اختبارات لاحقة، مما يؤدي إلى فروق في الدرجات تُفسَّر أحياناً - خطأً - على أنها تناقض في نتائج الفاحصين، بينما هي في حقيقتها انعكاس طبيعي للتعلم والنضج. وقد يكون تغير الدرجة بمقدار درجة أو درجتين انخفاضاً أو ارتفاعاً أمراً مضملاً إذا أُسيء تفسيره، رغم ما قد يترتب عليه من قرارات جسيمة، وفارقة.

أما الإعاقة الفكرية، فعلى الرغم من ثبات الإطار العام للقدرة العقلية، إلا أن مستوى الأداء في الاختبار قد يتأثر بعوامل متعددة مثل القلق، وفهم التعليمات، واللغة، والدافعية، والتعب، مما يبرر وجود هامش من التباين بين القياسات المتكررة، خاصة عند استخدام أدوات مختلفة أو فاحصين مختلفين، مع بقاء التقدير العام ضمن النطاق التشخيصي نفسه.

إن هذه الخصائص المتباينة لفئات الإعاقة تؤكد حقيقة علمية أساسية مفادها أن الدرجة في اختبار الذكاء هي تقدير للأداء في سياق محدد، لا رقمًا مطلقاً غير قابل للتغير.

إن إنصاف الفاحص النفسي في هذا السياق ليس دفاعاً عن شخصه فحسب، بل هو حماية لسلامة المنظومة التشخيصية، وضمان لاستخدام نتائج القياس استخداماً تربوياً عادلاً، يحترم طبيعة الإعاقة، ويُعلي من قيمة الفهم العلمي المتزن، ويضع مصلحة المفحوص في قلب العملية التقييمية.

وعليه، فإن درجة الذكاء لا ينبغي أن تُتخذ حكماً نهائياً يُبنى عليه اتخاذ القرارات التربوية أو التأهيلية أو المصيرية بحق المفحوصين من ذوي الإعاقة، بل تُعد مؤشراً سيكومترياً إرشادياً يُستخدم ضمن منظومة تقييم شاملة متعددة المصادر والأدوات، تهدف إلى دعم التصنيف العلمي وفهم الخصائص التعليمية والنمائية، دون اختزال قدرات الفرد أو مستقبله في رقم واحد.